الأنباء
الاثنين 30 ابريل 2012

تيار المستقبل يقيم لأول مرة مهرجاناً تضامنياً مع الشعب السوري

سجال مباشر بين العمادين وحرب «لجان تحقيق» بين 8 و14 آذار

جانب من مهرجان تيار المستقبل تضامنا مع الشعب السوري أمس الأول (محمود الطويل)

عاد السجال المباشر بين الرئيس ميشال سليمان والعماد ميشال عون الى دائرة الضوء مجددا، حيث رد الرئيس سليمان على رئيس تكتل الاصلاح والتغيير العماد ميشال عون، مشيرا الى أن الرئيس التوافقي لا يتسول مركز الرئاسة، بل على العكس، فالجميع يطلب منه قبوله. وكان بذلك يرد على ما قاله عون في سياق حملته المفتوحة على الرئيس سليمان، بأن التجربة لا تشجع على القبول برئيس جمهورية توافقي مرة أخرى، معتبرا أن على رئيس الجمهورية أن يكون صاحب كتلة نيابية تفرض وجودها ويكون لها وزراء يمثلونها بدلا من أن يتسول بعض الوزراء.

عون وعبر صفحة التيار الوطني الحر على «الفيسبوك»، قال: يمكن للشعب اللبناني أن يعبر عن رأيه في هذا الموضوع من خلال التظاهر الذي هو وسيلة تعبير جماعية يسمح بها الدستور اللبناني.

التلويح بالتظاهرات

ويبدو أن في هذا القول تلويحا بإطلاق مظاهرات شعبية ضغطا على الرئيس سليمان الذي يرفض مجاراة العماد عون في كثير من الامور التي لا يراها الرئيس توافقية وآخرها رفضه التوقيع استثنائيا على مرسوم انفاق 8900 مليار ليرة من قبل الحكومة، بمعزل عن التحفظات التي أبدتها لجنة المال والموازنة على المشروع.

كما لم يجار الرئيس سليمان العماد عون في اختيار أسماء من اختارهم لشغل المناصب العليا المخصصة للمسيحيين، كرئاسة مجلس القضاء الأعلى وقيادة الدرك، معتبرا أن بعض المناصب، وان خصصت لطائفة معينة، ويجب أن تتجاوز الفئوية الحزبية أو السياسية، وان تعمل على المستوى الوطني العام وحسب.

في غضون ذلك، عادت مسألة الانفاق المالي للحكومات من خارج إطار الموازنات الى الواجهة السجالية، بعد احالة رئيس المجلس نبيه بري مشاريع قوانين قطع الحساب عن الاعوام 2006 حتى 2009 ضمنا، الى لجنة المال والموازنة لدرسها، بالتزامن مع إعلان وزير المال، إعادة صياغة المشروع بعد وضع التعديلات. ولفت أمس تقديم ثلاثة نواب من الاكثرية طلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في تجاوزات الانفاق الحكومي منذ العام 1993، أي منذ أول حكومة للرئيس رفيق الحريري، متضمنا منح اللجنة بعض صلاحيات قضاة التحقيق بموجب أحكام القانون 1972/12.

وهنا اعتبرت أوساط نيابية ان هذه الخطوة تصعيد في المبارزة

كتلة جنبلاط تتحكم بالتصويت في الحكومة والمجلس

النيابية التي أطلقت شرارتها جلسة المناقشة العامة للحكومة في مجلس النواب والتي قدم في أعقابها نواب من 14 آذار طلبين لتشكيل لجان تحقيق برلمانية مع التركيز على شمول صلاحية هذه اللجان ملف استئجار البواخر المولدة للكهرباء وموضوع الانفاق المالي العام منذ العام 1990.

بدوره، عضو كتلة المستقبل النيابية عمار حوري جدد أمس تذكير الرئيس نبيه بري بطلب تقدم به 2008/12/17 لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في الإنفاق المالي منذ شغور الرئاسة عام 1988، وتسلم العماد ميشال عون رئاسة الحكومة العسكرية، لكن هذا الطلب مازال في الادراج!

أوساط المعارضة شككت في نهائيات طلب الاكثرية الجديد، واعتبرتها مجرد إغراق لهيئة مكتب المجلس النيابي بكم من الاقتراحات المتناقضة أو ذات الطبيعة الالهائية، للمناورة أو إبعاد الانظار عن الحقائق، وهنا أكد النائب جمال الجراح انه لا مشكلة في إعداد مشروع قانون تشكيل لجنة تحقيق في الانفاق، مؤكدا حرص المعارضة على اطلاع الرأي العام على كل خطوة تتخذ، واعتبر في طلب نواب الاكثرية هذا، ردا على فضيحة بواخر الكهرباء وفضيحة وزارة الاتصالات.

لكن النائب ياسين جابر «كتلة بري» اوضح من جهته ان الطلب المقدم منه ومن النائبين علي فياض «حزب الله» وابراهيم كنعان «كتلة عون» ليس موجها ضد قوى 14 آذار والمعارضة ووضعه في اطار ايجابيات الحياة البرلمانية السليمة.

كتلة جنبلاط تتحكم بالتصويت

بيد ان من المؤكد وفق معطيات «الأنباء» ان تمرير أي من لجان التحقيق البرلمانية او تشريع اي من الانفاق الحكومي يصطدم في الحكومة وفي مجلس النواب بعقدة التصويت التي تتحكم بها اصوات كتلة النائب وليد جنبلاط ما يطرح علامة استفهام حول امكانية الوصول الى لجنة تحقيق برلمانية باجندة تحمل توقيع الاكثرية.

وعلى صعيد المشاورات السياسية المرتبطة بالانتخابات المقبلة زار رئيس كتلة المستقبل الرئيس فؤاد السنيورة رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع في مقره في معراب حيث كان عشاء عمل اسفر عن نتائج ممتازة بحسب قول «النهار» البيروتية.

وقالت مصادر السنيورة الذي غادر الى القاهرة ان اللقاء مع جعجع تخللته اعادة قراءة لما جرى من احداث ماضية وانتهى الى توحيد الرؤية في المستقبل وقد تركز البحث على الاوضاع السياسية وعلى اعادة تنظيم قوى 14 آذار.

وفي معلومات لـ«الأنباء» ان تيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية قطعا شوطا بعيدا في مضمار التحالفات والحصص النيابية وفي المعلومات حسب التقديرات المطروحة ان كتلة القوات المؤلفة من 8 نواب قد تصبح 12 نائبا في الانتخابات المقبلة وان التغيير النيابي لصالحها سيتركز على العاصمة بيروت وعكار شمالا فضلا عن مستجدات محتملة في جبل لبنان.

في مجال آخر وفي خطوة هي الأولى من نوعها اقام تيار المستقبل مهرجانا تضامنيا مع الشعب السوري في الطريق الجديدة حيث كانت كلمة للامين العام للتيار احمد الحريري اعتبر فيها ان حكومة الرئيس ميقاتي تنأى بنفسها عن كل القضايا المصيرية. ووصف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي بالقول إنها «حكومة التماسيح لا يدهشها ولا يقلقها ما يحصل من تدمير للأحياء وسفك دماء الأطفال وارتكاب المجازر في سورية»، مشيرا إلى أن «كل ما تعلموه في أحزابهم هو اتهام الآخرين بالعمالة».

الحريري لاحظ ان «حلفاء البعث والطعن بالظهر يتاجرون بقمصانهم السوداء بفلسطين والقدس كما تاجر من قبلهم آل الأسد وحزب «البعث»، معتبرا ان الأسد نسي خارطة فلسطين وحفظ جيدا درب طهران».

هذا ويقام في السادس من مايو المقبل مهرجان خطابي امام ضريح الرئيس الشهيد رفيق الحريري في ساحة الشهداء نصرة للشعب السوري، وتحية الى أرواح الشهداء حيث من المقرر ان يتوجه الرئيس سعد الحريري بكلمة بالمناسبة للجمهور.

● بيروت ـ عمر حبنجر

الخرطوم تشتكي جوبا أمام مجلس الأمن

البشير يعلن حالة الطوارئ في مناطق على حدود الجنوب

عواصم ـ وكالات: قال موقع على الانترنت مرتبط بالحكومة إن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أعلن حالة الطوارئ في بعض المناطق المتاخمة لجنوب السودان.

وأضاف المركز السوداني للخدمات الصحافية أن المرسوم الذي اصدره البشير يشمل بعض المناطق بولايات جنوب كردفان والنيل الابيض وسنار. ولم يذكر المزيد من التفاصيل.

من جهة أخرى، قدم السودان شكوى جديدة لرئيس مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول تواجد قوات الحركة الشعبية التابعة لدولة جنوب السودان في مناطق جنوب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق.

وذكرت وكالة الأنباء السودانية (سونا) أن السفير دفع الله الحاج علي عثمان المندوب الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة طالب في الشكوى بإدانة تواجد هذه القوات وعدوانها على اراضي السودان.. كما طالبت الشكوى بتحري الدقة في أي حديث عن القصف الجوي في الوقت الذي تتواجد فيه هذه القوات المعتدية داخل الأراضي السودانية وتقوم بتنفيذ عمليات عسكرية ضد السودان.

وأوضح الحاج أن حكومة السودان لها الحق الكامل في الدفاع عن وحدة اراضيها وسلامتها وذلك اتساقا مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تكفل حق الدفاع عن النفس.

وأشارت الشكوى السودانية إلى تواجد قوات الحركة الشعبية في ولاية جنوب دارفور بمناطق (سماحة والميرم وكافيا قنجي وسيري ملاقا، وكفن دبي)، وجميع هذه المناطق تقع على بعد يتراوح ما بين 5 و20 كيلومترا الى الشمال من خط حدود الأول من يناير 1956 المتفق عليه.

بموازاة ذلك، أبلغ جنوب السودان الامم المتحدة من خلال مذكرة قدمتها بعثته الدائمة لدى المنظمة الدولية انه يعتزم سحب جميع افراد الشرطة من منطقة ابيي المتنازع عليها.

وقال جنوب السودان الذي يخوض معارك على الحدود مع جارته الشمالية السودان منذ ثلاثة اسابيع إنه ملتزم «بالوقف الفوري لكل الأعمال القتالية» بعد ان طلب الاتحاد الافريقي من البلدين وقف القتال. واتخذ قرار الانسحاب من ابيي في اجتماع الحكومة برئاسة الرئيس سلفا كير امس الأول.

طرابلس تعلن تضامنها مع الخرطوم بوجه اعتداءات الجنوب

«الانتقالي» الليبي يجدد الثقة بحكومة الكيب ويحدد مهامها للمرحلة المقبلة

طرابلس ـ وكالات: حسما للجدل الذي أثير حول الخلاف بين المجلس الانتقالي الليبي والحكومة الليبية الانتقالية برئاسة عبدالرحيم الكيب، اعلن مصطفى عبدالجليل رئيس المجلس تجديد الثقة بحكومة الكيب.

وقال عبدالجليل انه ولضمان العملية الانتخابية للمؤتمر الوطني وادراكا للمصلحة فان المجلس الوطني قرر استمرارية الحكومة الانتقالية لتأدية مهامها، ونبه على عدة نقاط للتركيز عليها في هذه المرحلة وهي:

1. القضاء على المركزية وبسط الخدمات في كل ارجاء ليبيا.
2. بسط الأمن وهيبة الدولة في جميع المدن والقرى.
3. نزع السلاح وتأمين الحدود.
4. وهو الملف الأهم، ملف مكافأة الثوار والجرحى وذلك بما يكفل حفظ المال العام الذي كثرت حوله الاقاويل وتواصلت حوله الشكاوى على وجود اختراقات، وقال نعطي الفرصة للحكومة لهذين الملفين.
5. اعادة النظر في البعثات الديبلوماسية الخارجية.
6. تفعيل القضاء لمحاكمة أعوان الزعيم السابق معمر القذافي.

على صعيد آخر: اكد وزير الخارجية الليبي عاشور بن خيال تضامن ليبيا مع جمهورية السودان في الاعتداء الذي تعرضت له من قبل دولة جنوب السودان، باعتبار ان السودان عضو بالجامعة العربية ومرتبط باتفاقية الدفاع العربي المشترك. واوضح الوزير الليبي في تصريح له امس رفض ليبيا بشكل قاطع احتلال دولة لاراضي دولة اخرى ذات سيادة، ودعا بن خيال طرفي النزاع الى ضبط النفس وانتهاج الحوار والتفاوض والحل السلمي سبيلا للتوصل الى تسوية مرضية للجانبين، مؤكدا دعم ليبيا للمبادرة المصرية في هذا الشأن. وشدد الوزير الليبي على وضوح موقف ليبيا تجاه الاوضاع في سورية، مؤكدا ان ليبيا تعد اول دولة اعترفت بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي وحيد للشعب السوري وقدمت الدعم الانساني للنازحين السوريين، مطالبا بضرورة حماية الشعب السوري من بطش النظام الحاكم هناك.

الجزائر: ناشط حقوقي مضرب عن الطعام والإخوان يتهمون مراقبين أوروبيين بالتجسس

الجزائر ـ د.ب.أ ـ أ.ف.ب: اتهم قيادي في حركة مجتمع السلم المحسوبة على التيار الإخواني في الجزائر، بعض المراقبين الأوروبيين الذين قدموا إلى الجزائر في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات التشريعية المقررة في العاشر من مايو، بتجاوز حدود الرقابة والقيام بعمل استخباراتي لا علاقة له بالمهمة التي قدموا من أجلها.

وكشف عبدالرحمن سعيدي، رئيس مجلس الشورى لحركة مجتمع السلم، في تصريح لصحيفة «وقت الجزائر»، أن ممثلي حزبه في بورقلة (عاصمة النفط الواقعة جنوب البلاد) استغربوا من نوعية الأسئلة التي طرحها ممثلو الاتحاد الأوروبي على بعض المواطنين بالمنطقة. وأشار سعيدي الى أنه كان من المفترض أن يطرح هؤلاء أسئلة واستفسارات عن العملية الانتخابية وكيفية التحضير لها، والأجواء التي تجري فيها الحملة، لكنهم فوجئوا بأسئلة من نوع مختلف، مثل الثروة البترولية وكيفية توزيعها بين الشمال والجنوب، وكذا الأوضاع التي يعيشها سكان الجنوب مقارنة بسكان الشمال، وأسئلة أخرى عن المؤسسة العسكرية ودورها، ووضع الطوارق في الجزائر، وكذا الموقف بعد الإعلان عن قيام دولة الأزواد شمال مالي والوضع بهذا البلد وليبيا، وما إلى ذلك من الأسئلة التي تتنافى مع طبيعة مهمة بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي.

وأكد سعيدي، أن ممثلي حركة مجتمع السلم، رفضوا الإجابة عن هذه الأسئلة التي وجدوا أنها خارج السياق وتتجاوز حدود مهمة المراقبين التي يجب أن تنحصر في مراقبة العملية الانتخابية، لا أن تتحول إلى مهمة استخباراتية.

ولفت سعيدي الى أن حركة مجتمع السلم تثمن دور المراقبين الأجانب في مراقبة العملية الانتخابية من أجل تنظيم انتخابات بمعايير دولية، لكنها تندد بانحراف المهمة عن خطها وتحولها إلى عملية استخباراتية، مشيرا إلى أن اثنين من المراقبين جنسيتيهما يونانية ومجرية هما من طرحا هذه الأسئلة.

وشدد سعيدي على أن حزبه يطالب رئيس الوفد الأوروبي بالتدخل وإبعاد هذين العنصرين عن مهمة المراقبين، لأنهما تجاوزا حدود المقبول.

إلى ذلك تدهورت الحالة الصحية للناشط الحقوقي الجزائري عبدالقادر خربة وأصبحت «حرجة» بسبب إضرابه عن الطعام بدأه منذ توقيفه في 18 أبريل، كما أفاد محاميه لوكالة فرانس برس. وقال المحامي والناشط الحقوقي أمين سيدهم «ان حالة عبدالقادر خربة «حرجة» ومستوى السكر لديه نزل بشكل مقلق بحسب طبيب السجن الذي يزوره كل يوم».

واضاف «زرته في سجن سركاجي يوم الجمعة الماضي، ووجدت ان ادارة السجن وضعته في زنزانة منفردة، كما هو الحال بالنسبة لكل المساجين الذين يضربون عن الطعام حتى لا يؤثر ذلك على السجناء الآخرين». وطالبت النيابة الجزائرية بتوقيع عقوبة الحبس 3 سنوات على الناشط الحقوقي الذي بدأت محاكمته الخميس، على ان يصدر الحكم في 3 مايو. ووجهت نيابة محكمة سيدي محمد للنقابي والناشط في الرابطة الجزائرية للدفاع على حقوق الانسان عبدالقادر خربة (32 سنة) تهمة «التحريض المباشر على التجمهر وانتحال صفة الغير».

الجوزو يسأل: ماذا كانت ستفعل الحكومة لو كانت الباخرة لحزب الله؟

كرامي والجسر لـ «الأنباء»: لا تغطية لمن يقف وراء باخرة السلاح

أعرب عضو كتلة «المستقبل» النائب سمير الجسر عن أسفه حيال مسارعة إحدى الصحف المحلية الى استباق التحقيق في موضوع باخرة الأسلحة، متمنيا على الوسائل الإعلامية ذات التوجه السياسي المعين وضع الاجتهادات والتأويلات جانبا وترك التحقيقات تأخذ مداها للكشف عن حقيقة الأمر وخلفياته، معتبرا بالتالي ان استقصاد مدينة طرابلس بهذا الشكل لن يخدم احدا ولن يؤول الى التأثير على التحقيقات لحرفها عن مسارها، خصوصا ان قوى 14 آذار في طرابلس سبق لها ان امتنعت عن اتهام اي كان في موضوع مستودعات الأسلحة فيها، معتبرا بالتالي ان ما ساقته إحدى الصحف المحلية في موضوع الباخرة هو تجن على المدينة، لاسيما ان طرابلس غير مسؤولة لا من قريب ولا من بعيد عنه. وردا على سؤال حول ما اذا كان اتهام شخصية طرابلسية بالوقوف وراء باخرة الأسلحة تحضيرا لعمل أمني او فتنة ما في طرابلس، أكد النائب الجسر لـ «الأنباء» ان القيادات الطرابلسية تتصرف بوعي كبير على جميع المستويات للحؤول دون انزلاق المدينة الى حالة من الفوضى الأمنية، مؤكدا ان طرابلس لن تحقق رغبات من يضمرون الشر لها، خاصة ان ما تثيره بعض الوسائل الإعلامية من هنا وهناك عن تعكير أمني يسود مدينة طرابلس مبالغ فيه بالرغم من وجود بعض الاستثناءات، مؤكدا ايضا انه في حال صحت الشائعة عن وقوف شخصية وراء الباخرة، فإنه بالرغم من حتمية عدم صحتها، الا انه لن تتم تغطيتها بل ستتحمل مسؤولية أفعالها. من جهته، لفت وزير الشباب والرياضة فيصل كرامي في تعليق لـ «الأنباء» الى ان عمليات تهريب الأسلحة الى سورية ليست بالشيء الجديد، وهو ما كانت تحذر منه بعض القوى المحلية، حرصا منها على عدم جعل لبنان ممرا للتآمر على الدولة السورية وتأجيج الفوضى الأمنية فيها، معتبرا بالتالي ان باخرة الأسلحة التي أوقفتها قوى الجيش في مرفأ طرابلس تشكل جريمة كبيرة بحق الدولتين اللبنانية والسورية وتتعارض مع القوانين اللبنانية والسورية وتحديدا مع سياسة النأي بالنفس التي اعتمدتها الحكومة.

من جهته النائب عمار حوري عضو كتلة «المستقبل» قال لقناة المستقبل ان البحرية الدولية (اليونيفيل) هي التي رصدت باخرة الأسلحة المصادرة وأبلغت الجيش اللبناني، مبديا اعتقاده ان هذه الأسلحة مرسلة للنظام السوري. بدوره، وجه مفتي جبل لبنان الشيخ محمد علي الجوزو انتقادا الى قوى الجيش اللبناني التي احتجزت السفينة، وأكد اننا كنا نراهن على حيادية الجيش اللبناني الا انه لم يكن حياديا هذه المرة، وتساءل لو كانت هذه السفينة تحمل سلاحا للنظام السوري او لحزب الله هل كان الجيش يصادرها ويعتقل طاقمها ويجره للمحاكمة. واعتبر الجوزو في بيان له صباح امس ان هذا الأمر هو انحياز للنظام السوري ولا يكون نأيا بالنفس عما يحدث هناك، حيث هناك سلاح روسي حديث يذهب الى النظام لقتل شعبه تحت شعار محاربة الإرهاب الذي ترفعه روسيا، مضيفا «وهل هناك إرهاب فوق الذي كان يقوم به الاتحاد السوفييتي وروسيا ضد الشعوب الإسلامية؟

● بيروت ـ زينة طبارة ـ ووكالات

المرعبي لـ «الأنباء»: أي حكومة لن تتمكن من الحكم في ظل السلاح والوزراء يتقاسمون «الجبنة».. و«النسبية» ظلم

رأى عضو «كتلة المستقبل النيابية» النائب معين المرعبي ان الفريق الحاكم في لبنان، لا يريد اي حكومة غير الموجودة حاليا، معتبرا انه «مادام السلاح موجودا بيد فئة معينة، فلا تنفع حكومة تكنوقراط ولا اي حكومة اخرى»، مشيرا الى ان «سقوط النظام السوري يضعف هذا السلاح ويكون نقطة تحول ومفصلية في جسم المنطقة العربية».

وقال المرعبي في تصريح لـ «الأنباء»: «ان جلسة مناقشة الحكومة الاسبوع الماضي في المجلس النيابي لم تغير شيئا على ارض الواقع وفي الحياة اليومية اللبنانية، فالناس مازالت تشكو من الضائقة الاقتصادية ومن الكهرباء والفساد».

النائب معين المرعبي

واضاف: للاسف يطل علينا كل وزير في هذه الحكومة وكأنه «البطل المنتظر»، فهذا الكلام لم يعد مقبولا ولا ينفعل فهناك عملية تقاسم «للجبنة» لا اكثر ولا اقل بين مكونات اطراف الحكومة، وهم يحرصون كل الحرص على بقاء استمراريتها، فالوزراء لم يقوموا بواجباتهم تجاه المواطنين في معالجة قضاياهم، فهم يتكاذبون على الناس، باستثناء وزراء «جبهة النضال الوطني» التي يتزعمها النائب وليد جنبلاط، وكلنا يعلم سبب وجودهم في الحكومة على خلفية التهديدات التي تمارس عليهم وعلى جنبلاط من خلال السلاح والقمصان السود.

ولاحظ انهم يستخدمون الحكومة لكي يملأوا جيوبهم، لاسيما اننا مقبلون على استحقاق انتخابي، وهو يتطلب الكثير من صرف الاموال والانفاق على الناخبين، وهو الوسيلة الوحيدة عندهم لكسب الانتخابات.

وأكد المرعبي «ان مفاعيل الاحداث في سورية خطيرة جدا على لبنان»، لافتا الى ان «المناطق الحدودية مع سورية لاسيما في منطقة عكار في شمال لبنان، تعاني من مخاطر يومية وكبيرة من خلال عمليات اطلاق الرصاص على المنازل والآمنين وقتل المواطنين، مشددا على الاضرار الاقتصادية الكبيرة التي تطول المزارعين على الحدود بفعل التهديدات التي تلحق بهم وتعريض ممتلكاتهم للمخاطر، معتبرا ان النظام السوري لا يتورع عن فعل اي شيء، وقال: «اننا نعلم هذا النظام جيدا وتاريخ اجرامه، والدليل على ذلك اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، فالنظام السوري كان المحرض الاول والمنفذ مع بعض الفرقاء اللبنانيين لعملية اغتيال الرئيس الحريري».

وفي سياق آخر اعتبر ان «النسبية» ظلم كبير، حيث يكون لكل 50 ألف مواطن مسلم نائب، مقابل نائب لكل عشرين ألف مواطن مسيحي فهذا ظلم كبير، بينما عندما يكون هناك نواب يمثلون المسلمين والمسيحيين، اعتقد ان هذه الفكرة افضل، فنحن مع القانون الذي يحقق روح الوحدة الوطنية اللبنانية، مؤكدا اننا جلد واحد وشعب واحد وان لبنان مساحة لكل الاديان والناس فيه يعيشون بسلام وحرية واستقرار.

● بيروت ـ أحمد منصور

أسياس أفورقي يظهر على التلفزيون الإريتري لنفي شائعات عن صحته

نيروبي ـ أ.ف.ب: ظهر الرئيس الاريتري اسياس افورقي مساء امس الأول على شاشة التلفزيون الحكومي نافيا بذلك شائعات تتحدث عن اصابته بالمرض وحتى عن موته بسبب غيابه غير العادي عن وسائل الاعلام لشهر كامل.

وهو ما دفع مواقع الكترونية اريترية مستقلة او للمعارضة للقول ان افورقي الذي يحكم البلاد بلا منازع منذ استقلالها في 1993 يعاني من مرض خطير في الكبد ويعالج في احدى دول الخليج.

الا انه اكد في بيان على التلفزيون ان غيابه عن وسائل الاعلام التي تنقل عادة نشاطاته اليومية ناجم عن رحلاته داخل اريتريا والى الخارج. وقال رئيس الدولة الذي بدا في حالة جيدة «انني محظوظ واتمتع بصحة جيدة».

واضاف ان «التكهنات المتعلقة بمتاعب صحية لا وجود لها الا في عقول مخترعي هذه الشائعة التي لا اساس لها»، كما افادت ترجمة لتصريحاته نشرتها وزارة الاعلام الاريترية على موقعها الالكتروني.

ورأى افورقي الذي اغلق كل وسائل الاعلام المستقلة في 2001 ان الشائعات التي تتحدث عن مرضه جزء من «حرب نفسية منسقة»، داعيا الشعب الاريتري الى «عدم السقوط في فخ الاعداء».

وقال «يجب الا يسقط الشعب في هذا النوع من التضليل المفبرك لان مثل هذه الاعمال (التضليل) يمكن ان تتكرر في كل وقت».

وكان النظام الاريتري قد اتهم خلال الشهر الجاري الاستخبارات الاميركية وذلك في بيان غير عادي خصص للشائعات عن تردي الوضع الصحي لاسياس افورقي.

وقالت وزارة الاعلام حينذاك «بما ان مصدر هذه القصة المملة ليس سوى (...) السي آي ايه، فإنها لن تخدع حتى الأفراد الساذجين».